دراسة قياسية حول تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في تخفيض معدل البطالة "دولة ماليزيا أنموذجا"

A Standard Study on the Effect of Some Economic Variables in Reducing the Unemployment Rate–"Malaysia is a model"

د.مزوري الطيب [1]، أ.دقيش جمال [2]

[1] أستاذ محاضر صنف "ب"، المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان -، **tayebwto1983@gmail.com**

[2] أستاذ مساعد صنف "أ"، المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان -، **dekkiche.djamel@yahoo.fr**

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تخفيض معدلات البطالة في دولة ماليزيا خلال الفترة (1997-2016)، ولتحقيق ذلك تطلب استخدام طريقة التكامل المتزامن *Co-integration*، وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات التفسيرية ((النمو الاقتصادي، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال، النمو السكاني)، وجاءت النتائج معنوية لجميع المتغيرات ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية. وهذا نتيجة البرامج والآليات التي قامت بها دولة ماليزيا لزيادة مستوى التشغيل والقضاء على البطالة.

الكلمات المفتاحية: التكامل المتزامن، البطالة، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال، النمو السكاني، ماليزيا

Résumé :

Ce document de recherche, a pour but d'étudier et d'analyser l'impact de certaines variables économiques, sur la réduction des taux de chômage dans l'État de la Malaisie, au cours de la période (1997-2016), et pour y parvenir, le mode d'utilisation de l'intégration co-intégration simultanée. L'étude a conclu qu'il ya un équilibre à long terme entre la relation variable dépendante (chômage), et le taux de variables explicatives (croissance économique, les flux d'investissements directs étrangers, la formation de capital total, la croissance de la population). Et les résultats sont significatifs pour toutes les variables et compatibles avec la théorie économique. C'est le résultat des mécanismes de programmes entrepris par l'État de la Malaisie pour augmenter le niveau d'exploitation et l'élimination dès Le chômage.

Mots-clés : Co-intégration, chômage, Croissance économique, Investissements directs étrangers, Formation de capital total, Croissance démographique, MalaisieJel

Classification Codes : XN1, XN2.

د.مزوربالطيب، **tayebwto1983@gmail.com**

1.المقدمة:

لقد شهدت فترة منتصف الثمانينات من القرن الماضي، عودة الاهتمام بمشكلة البطالة على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص. وقد اتفق المجتمع الدولي، من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، على اعتبار أن الإقلال من البطالة والفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية. وفي سنة 1996، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرا بعنوان تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية، اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات، عرفت هده الأهداف باسم الأهداف الدولية للتنمية، وقد ضمنت في إعلان الألفية الذي صدر عن قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 وأضيفت إلى ثلاثة عشر هدفا أخر أصبحت تعرف جميعها بأهداف الألفية للتنمية.

كما تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر أنواع المشكلات الاجتماعية التي يترتب عليها أثار خطيرة، فقد أكدت معظم الدراسات، الى وجود علاقة طردية بين البطالة والأزمات والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تعيشها المجتمعات المأزومة والتي تقف وراءها أسباب عديدة نجم عنها مخاطر عديدة يحقق بالفرد والمجتمع وأدت الى هدر واضح في الإمكانيات البشرية والاقتصادية،لذا يتوجب من خلال تحشيد كل الإمكانيات في معالجتها والتخفيف من تداعياتها على المجتمع.

وفي هذا الإطار، اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية بمشكلة البطالة وانعكاساتها على المجتمع. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات والبحوث أنه يمكن الجزم وبشكل غير قابل للنقاش أن هناك علاقة سببية بين المسارين السابقين الذكر.

و هذا استناداً إلى ما أتى به عدد من الاقتصاديين كـ: (GérardDuthil, 1994)[1] ، (Alain Beraud, 2011)[2]، (BEVERIDGE, William, 1909)[3] ، (SobryetAl,1996)[4]، (Fèveetal, 2004)[5] حيث بين هؤلاء أن مشكلة البطالة أسبابها هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. إضافة إلى زيادة معدل النمو السكاني، ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية،انخفاض الطلب الداخلي كنتيجة للركود الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سارعت مختلف الدول وبالأخص الدول النامية، إلى تبني سياسات واليات فعالة للتخلص من شبح البطالة، حيث يكون تطبيق السياسات العمومية الفعالة من طرف حكومات هذه الدول الوسيلة الوحيدة والشرعية التي من خلالها يتم التصدي لهده الظاهرة واستعادة بذلك شروط التنمية.

ومن بين هذه الدول لدينا دولة ماليزيا شأنها شأن معظم الدول التي تسعى وراء محاربة مشكلة البطالة حيث حرصت على سن عدد من التشريعات، الداعية إلى تخفيض معدلات البطالة وتنشيط سوق العمل خاصة في مجال (جذب الاستثمار الأجنبي وتكوين رأس المال)، وفي هذا الصدد أفادت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الماليزية بانخفاض نسبة البطالة خلال الثلث الأول من سنة2017 إلى نحو 2.9%، وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذا قلت نسبة العاطلين فيها إلى ما دون 4.%

وهذا يعزى الى تحولات التي عرفها الاقتصادالماليزي، من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، خاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية، وراء الاطلاع على واقع تعامل دولة ماليزيا مع موضوع السياسات العمومية المحاربة لمشكلة البطالة من خلال القيام بدراسة قياسية لأهم المؤشرات الداعية الى تخفيض معدلات البطالة في ماليزيا، مثل الاستثمار الأجنبي وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

وقد أنجز هذا البحث انطلاقاً من الفرضية التالية:

- **للمتغيرات محل الدراسةأثر في تخفيض معدلات البطالة في دولة ماليزيا.**

أما فيما يخص منهجية البحث، فإنه تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والأبحاث والصحف والمواقع الرسمية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد أثر السياسات العمومية في تخفيض معدلات البطالة في دولة ماليزيا، وذلك من خلال اختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا ومن ثم استخدام التكامل المتزامن للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات.

ولغرض اختبار الفرضية السابقة الذكر، فإنه قد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث أقسام رئيسية، حيث نتناول في المحور الأول الطريقة المستخدمة في البحث، وفي الثاني النتائج التي تم التوصل إليهاوفي المحور الأخير التفسير الاقتصادي للنتائج المتوصل إليها.

2.الطريقة المستخدمة في البحث:

إن هدف البحث هو تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تخفيض معدلات البطالةفي ماليزيا، وهذا من خلال قياس أثر كل من: الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال، النمو الاقتصادي وعدد السكان في تخفيض معدلات البطالة في ماليزيا خلال الفترة (1997-2016).

ويرجع سبب اختيار هذه الدولة بالذات دون غيرها، إلى أن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية مما ساعد في تنشيط سوق العمل وتخفيض البطالة.وفي هذا الصدد أفادت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الماليزية بانخفاض نسبة البطالة خلال الثلث الأول من سنة2017إلى نحو 2.9%، وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذا قلت نسبة العاطلين فيها إلى ما دون 4.%.

ولإثبات واختبار الفرضية السابقة الذكر يكون نموذج الدراسة كما يلي:

$$CHO = b1GDP + b2K + b3p + B4fdi + uie$$

CHO : حجم البطالة في ماليزيا.

GDP : النمو الاقتصادي في ماليزيا.

K : إجمالي تكوين رأس المال في ماليزيا.

P: يمثل عدد السكان في ماليزيا.

FDI : يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي في ماليزيا.

Uie : المتغير العشوائي في ماليزيا.

B1, B2, B3 B4 : تمثل معلمات النموذج تعبر عن مقدار التغير الحادث في حجم البطالة كنتيجة للتغير الحاصل في تكوين رأس المال، النمو الاقتصادي، النمو السكاني، الاستثمار الأجنبي.

ويمكن وضع فرضيات النموذج كالتالي(Hypothèses) :

- فرض العدم H_0:عدم وجود أي علاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي والنمو السكاني وحجم البطالة في ماليزيا.
- الفرض البديل H_1 : توجد علاقة بينهما.

ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration)[6]، لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين حجم البطالة والمتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر. ويقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية وهي[7]:

1.2 المرحلة الأولى ويتم فيها اختبار الاستقرارية:

حيث تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (TrendStationary) أو من نوع (DifferrencyStationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة TheunitroottestofStationary، كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة. وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع "AugmentedDickey-fuller".

حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار[8]، لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع. كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p)، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي وبهذا يصبح له قوة للكشف على إستقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، ويعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى[9]:

- النموذج الأول: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني:
- النموذج الثالث:

إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الثاني والأول في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفجوات الزمنية p المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC وSC وبعد حساب الفروق الأولى والفروق الثانية، وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، واختبار الفرضH_0: ضدالفرضيةH_1: فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة.

2.2 المرحلة الثانية نقوم باختبار التكامل المتزامن:

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حسب اختبار "AugmentedDickey-fuller" يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل وغرانجر"Engel-Granger"[10]، حيث اقترح كل من أنجل وغرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين وهما: الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل

المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة وهي المزيجالخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الاتي:

$$\Delta\varepsilon_t = \alpha + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1}e_t \quad \text{,....IN(0)}$$

فإذا كانت إحصائية: لمعلمة معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي ، بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو و بالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، و أن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة و غير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وأن العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

3.2 المرحلة التالية والأخيرة،

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك، حسب إجراء جرانجر– انجل، نقوم بتصميم نموذج تصحيح الخطأ، حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة وعليه يكون تقدير نموذجتصحيح الخطأ في حالة وجود متغيرين هما x_t وy_t وفق الخطوات التالية[11]:

- الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + et\ (ECM) \quad \text{.....(1)}$$

- الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \quad \text{.....(2)}$$

كما يأخذ في الحسبان نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير و الطويل بين المتغير التابع و محدداته و أساسا ظهور ECM_{t-1}، في المعادلة رقم (2) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة المتغير التابع الفعلية في الأجل القصير في النموذج رقم (2)، لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل النموذج رقم (1) لذلك في الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال و هنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (معلمته) تعديل القيمة الفعلية للمتغير التابع، باتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى و تحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_{x1t} \cdots \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن[12].

3.نتائج الدراسة القياسية والاختبار في الدولة العينة

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي:

1.3 نتائج اختبار الاستقرارية:

لدراسة إستقرارية متغيرات محل الدراسة للدولة محل الدراسة استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور ADF، والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ: 1 وذلك من

خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية. والجدول رقم (01) والجدول رقم (02) يلخصان نتائج الاختبار.

الجدول رقم 01: اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
ماليزيا	cho	-0,35	-1.95	0,53
	FDI	-0,29		0,56
	GDP	-0,72		0,38
	K	0,1		0,69
	p	0,03		0,67

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

الجدول رقم 02: اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
ماليزيا	cho	-3,01	-1.95	0.00
	FDI	-4,24		0.00
	GDP	-5,07		0.00
	K	-3,18		0.00
	p	-4,18		0.00

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

تظهر النتائج في الجدول رقم (01) أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي:

ADF^c-0,35>ADF^t=-1.95(السلسلة الزمنية لـ: cho)

ADFc= -0,29>ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ:FDI)

ADFc= -0,72>ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ:GDP)

ADFc=0,1>ADFt=-1.95 (السلسلة الزمنية لـ:k)

ADFc=0,03>ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ:p)

وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة إستقرارية سلسلة الفروقات لهذه المتغيرات، حيث من الجدول رقم (02) يتبين أن التفاضلات الأولى للمتغيرات محل الدراسة عبارة عن سلاسل مستقرة عندى5%. حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%، أي:

ADFc= -3,01<ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ : cho)

ADFc= -4,24<ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ :FDI)

ADFc= -5,07<ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ :GDP)

ADFc= -3,18<ADFt=-1.9(السلسلة الزمنية لـ :k)

ADFc= -4,18<ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ :p)

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن معدل البطالة و.باقي المتغيرات محل الدراسة كلها ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي I(1). في دولة ماليزيا.

2.3 نتائج اختبار التكامل المتزامن (اختبار Engel-Granger):

في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل والثانية اختبار إستقرارية البواقي لمعادلة الانحدار.

- **نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى:**

لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews7 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: المعادلة الستاتيكية لجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار T	الاحتمال
الثابت	5,25	0,51	10,11	0.00
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI	-0,02	0,06	-0,47	0,64
النمو الاقتصادي GDP	-0,008	0,03	-0,26	0,79
اجمالي تكوين رأس المالK	-0,05	0,02	-2,59	0,02
حجم السكانP	1,73	7,37	2,34	0,03
اختبار داربن واتسن	1,73		معامل التحديد	0,55

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية:

CHO=-0, 02*FDI-0,008*GDP-0, 05*K+1.73P+5.25.....(1)

t-statistic....(-0,47) (-0,26) (-2,59).....(2,34)....(10,11)

من خلال هذا النموذج رقم (1) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة وهي: (معدل النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكوين رأس المال، حجم السكان) والمتغير التابع وهو معدل البطالة، وهذا ما يوضحه معامل التحديد المعدل الذي كان في حدود 0.55وهو ما يعني أن 55% من الانحرافات الكلية في قيم حجم البطالة تفسر من خلال النموذج فإن 45% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

كما أن قيمة كل من: B_1(-0,02)، B_2(-0,008) B_3(-0,05) إشارتها سالبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية وهذا يدل على العلاقة العكسية بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات التفسيرية علاقة عكسية، حيث كلما زادت المتغيرات التفسيرية المستقلة بمقدار وحدة واحدة كلما انخفضت البطالة في ماليزيا بمقدار B_1(-0,02)، B_2(-0,008) B_3(-0,05) للمتغيرات السابقة الذكر.

أما المعامل B_4(1,73)، يبين أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (حجم البطالة) والمتغير التفسيري (حجم السكان) حيث كلما زاد حجم السكان زاد معروض العمل مما يؤدي الى زيادة معدل البطالة.

- **نتائج دراسة إستقرارية البواقي:**

تقوم هذه المرحلة على اختبار إستقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى1(0) فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. والجدول أدناه رقم (05)، يبين نتائج الدراسة.

الجدول 04: اختبار إستقرارية سلسلة البواقي

الدولة	المتغير	ADF المحسوبة (ADF^c)	%5	الاحتمال
ماليزيا	ER	-2.84	-1.95	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05)، نتائج دراسة إستقرارية سلسلة البواقي، حيث تظهر نتائج أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%. أي:

ADFc= -2.84<ADFt=-1.95(السلسلة الزمنية لـ : ER)

وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل. I(0)

- **تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ:**

حسب(Granger-Engel)، فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في الأجل الطويل لمتغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spuriouscorrelation) وعليه سوف يتم استخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ، عن طريق برنامج Eviews7، والجدول التالي يوضح معادلة المدى القصير في ماليزيا:

الجدول رقم 05: نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار T	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0,92	0,34	-2,68	0,02
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI	-0,004	0,03	-0,14	0,89
النمو الاقتصادي GDP	-0,01	0,19	-0,53	0,60
اجمالي تكوين رأس المالK	-0,05	0,03	-1,67	0,12
حجم السكانP	1,27	6,21	2,05	0,06
اختبار داربن واتسن	1,30		معامل تحديد	0,61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل، كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

4.التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة:

في هذا الجزء سنحاول تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للنتائج المتوصل إليها لغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية.حيث أنه عند دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين رأس المال، حجم السكان في تخفيض معدلات البطالة في دولة ماليزيا، توصلنا إلى أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات السابقة الذكر في ماليزيا، وهذا دليل على أن التجربة الماليزية وماحققته من نجاحات في تخفيض البطالة كان وليدا لأهداف محددة في ضوء الإمكانات المتاحة وفي إطار استراتيجية واضحة المعالم، في إطار العمل الدؤوب الذي خفض معدلات البطالة لأقل معدلاتها 3 بالمائة سنة 2016، في وقت تزايدت فيه معدلات البطالة في دول النامية مثل الجزائر ومصر، وعلى كل سنقدم أهم الآليات التي قامت بها دولة ماليزية لتخفيض البطالة وهي:

- تعتمد ماليزيا سياسات صارمة تفضيلية لرأس المال البشري المحلي مقارنة بالأجنبي، حيث تفرض ضرائب عالية على العاملين الأجانب بماليزيا من جهة، وتتشدد في إصدار موافقات العمل لهم، واتخاذ إجراءات عقابية صارمة تجاه المشغلين الذين يؤوون عمالا أجانب غير شرعيين في وحداتهم الصناعية والتشغيلية. وتدعم الحكومة آلية توظيف مهمة وفاعلة وشاملة، إذ بمجرد أن تعبأ استمارة طلب عمل للمواطن الماليزي تبدأ وكالة التوظيف التابعة لوزارة الموارد البشرية الماليزية بالبحث عن العمل المطلوب واقتراحه على الباحث عن العمل بشكل مستمر، كما تدعم الحكومة بشكل كبير وكالات التوظيف التابعة للقطاع الخاص التي بلغ عددها عام 2010 نحو 760 وكالة توظيف مرخصة رسميا[13].
- تعد ماليزيا بلدا نشيطا دائم الحركة إذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات إلى البلد من خلال البني التحتية وقوانين العمل للشركات داخل ماليزيا ومن خلال حوافز الاستثمار اذ أدى الاستثمار الأجنبي إلى دفع الأداء الاقتصادي و خاصة الصناعي, ولم تتوقف فوائد الاستثمار الى إقامة صناعات على الأرض فحسب وإنما هذه الاستثمارات تدفع إلى استثمارات أخرى وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار[14]، واشترطت الحكومة زجَّ القوى العاملة الماليزية في المشاريع الاستثمارية الصناعية المباشرة الأجنبية على الأراضي الماليزية، وعملت على توفير أسباب استيعاب واستقرار العمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر الماليزي، وتوفير دورات تدريبية فنية للكوادر الوسطية، تضمن لهم انخراطا مبكرا بالوظائف خصوصا بقطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية.
- وما يميز التجربة الماليزية هو العناية الحكومية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدماج هذه العناية في خطط التنمية وبذل جهود استثنائية لتحسين الجودة وزيادة فرص التصدير وتطوير القدرات التكنولوجية. بجانب ذلك تتميز هذه التجربة بحاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها. بدأ تبنى الحاضنات من قبل الجامعات والمراكز البحثية وشركات التكنولوجيا الكبيرة. وأغلب الحاضنات يرتبط بتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية[15].
- للزكاة أثر على الحد من البطالة من جانبين أحدهما مباشر عن طريق تمويلها لمشاريع الأفراد أو عن طريق غير مباشر بالمساهمة في القدرة الشرائية للأفراد الفقراء بإعطائهم الزكاة ومن ثم زيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة. إن الهيئة المختصة بجمع الزكاة في ماليزيا، هي مركز

جمع الزكاة، وهذا المركز تابع للمجلس الإسلامي للقطاع الفيدرالي، ولكن أنشطة الزكاة والتبرعات، تقوم بإدارته شركة متخصصة يملكها المجلس الإسلامي ذلك لصالح مركز جمع الزكاة، والقصد من هذا الترتيب هو إدخال الفعالية الإدارية والأسلوب الحديث في إدارة المؤسسات، في أنشطة جمع الزكاة، وتوزيعها[16].

- ومقابل خدمات الإدارة، فإن 10% من حصيلة الزكاة تحصل عليها هذه المؤسسة من نصيب العاملين عليها. وكنتيجة للعمل بهذا الأسلوب زاد تحصيل الزكاة من 5 ملايين رنجيت ماليزي في عام 1991 (السنة الأولى للعمل بهذا الأسلوب) إلى 26 مليون رنجيت في عام 1993.كما عمل مركز جمع الزكاة (دار الزكاة)، على استخدام أنظمة المعلوماتية وشبكة الإعلام الآلي لجمع الزكاة، كما أن المؤسسة تقوم بنشاط تسويقي فاعل وقائم على أساس خدمة الزبائن.

- ومحصلة لما سبق تعد التجربة الماليزية في ميدان مكافحة البطالة من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول النامية، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا. والجدول أدناه يوضح معدلات البطالة ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي في ماليزيا.

الجدول رقم 06: البعض من المؤشرات الاقتصادية في دولة ماليزيا خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البطالة%	3,1	3,6	3,3	3,1	3	3,1	2,9	3,9	3,5
النمو الاقتصادي%	8,7	5	7,5	5,3	5,5	4,7	6	5	4,2
نصيب الفرد من الدخل الاجمالي مليون دولار	3460	5280	8240	9040	10150	10760	11000	10440	9850
نسبة اجمالي تكوين راس المال%	27	22	23	23	26	26	24	24	24,5

المصدر: البنك الدولي.

من خلال نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية لدولة ماليزيا في تحسن مستمر، حيث نلاحظ انخفاض معدلات البطالة وفي نفس الوقت زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي خلال فترة الدراسة.

وأيضًا تسعى دولة ماليزيا إلى زيادة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في تخفيض حدة البطالة، إذ أنّ وجود الشركات المتعددة الجنسيات يساعد على زيادة فرص العمل، كما له دور كبير في تأهيل وتطوير العمالة الوطنية، مما يجعلهم قادرين على المنافسة في السوق المحل والعالمي. ويوضح الشكل أدناه ارتباط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في ماليزيا.

شكل رقم 01 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مع البطالة في دولة ماليزيا خلال الفترة (1997-2016)، الوحدة بالمائة

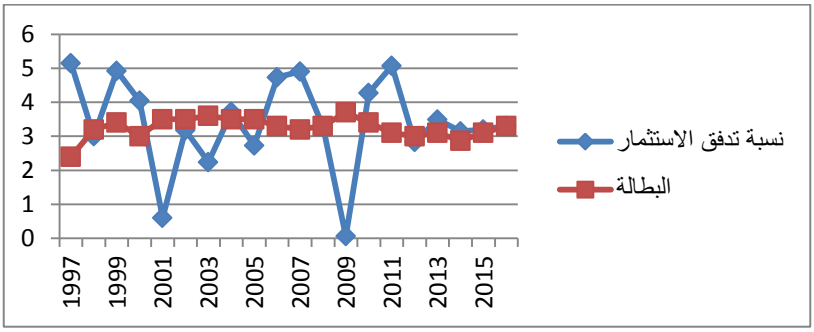

Source: International Monetary Fund, International Financial Statistics and Balance of Payments databases, World Bank, International Debt Statistics, and World Bank and OECD GDP estimates.

ويلاحظ من الشكل أعلاه مدى ارتباط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدل البطالة في دولة ماليزيا خلال الفترة المحددة، إذ أنّ زيادة وجود الشركات المتعددة الجنسيات، ساهمت على تقليل حدة البطالة في سنوات (1997-2010-2015) بشكلٍ كبير.

ومحصلة هذا أن ماليزيا دولة من دول النامية التي نجحت في تحفيض معدلات البطالة وهذا بفضل العديد من البرامج والتي منها (برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا، برنامج أمانة اختيار ماليزيا، منح الإعانات المالية للفقراء تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية)، إضافة لذلك ركزت على البعد الإنساني (مكافحة الفقر أولوية وطنية) بالإضافة إلى الاقتصادي والاجتماعي. فخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية خاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة:

استهدفت الدراسة قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة خلال الفترة (1997-2016) في دولة ماليزيا، حيث توصلنا الى:

- هناك تأثير واضح للمتغيرات محل الدراسة (النمو الاقتصادي، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال النمو السكاني)، في تخفيض حجم البطالة في ماليزيا، حيث تم تأكد من اختبارات التكامل المشترك أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات التفسيرية (النمو الاقتصادي، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال، النمو السكاني)، وجاءت النتائج معنوية لجميع المتغيرات ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية.

- وهذا نتيجة ما انتهجته دولة ماليزيا في سبيل زيادة مستوى التشغيل والقضاء على البطالة، مجموعة من الخطط والسياسات استطاعت من خلالهم تحقيق إنجاز تنموي، لافتًا دون تبني النهج الغربي في عملية التحديث, واعتمدت على ثقافتها الخاصة؛ التي تقوم بالأساس على احترام مبادئ الدين الإسلامي، وهو الأمر الذي يثبت فساد النظرة التي تربط بين التخلف و إتباع تعاليم الإسلام , حيث أن التعامل مع أزمة سوء توزيع الثروة داخل مجتمعها، لا يجب أنيتم من خلال الإعانات والدعم للبطالين، كما هو الحال في المجتمعات الغربية بل إتباع استراتيجية التوظيف.

قائمة المراجع:

[1] *Gérard Duthil, , Economie de l'emploi et du chômage, Edition ellipses, 1994, p.13*

[2] *Alain Beraud,La place de la notion de chomage involontaire dans la theoriekeynesienne de l'emploi. Christophe Lavialle. 12eme Colloque international de l'association Charles Gide pour l'etude de la penseeeconomique, May 2008, Orl_eans, France. Presses UniversitairesFrancois Rabelais, pp.277-290, 2011.*

[3] *BEVERIDGE, William (1909), Unemployment: a Problem of Industry, London: Longmans, Greeen, second edition,1930, new impression 1931.*

[4] *Sobry. C et Verez J. C, Éléments de macroéconomie: une approche empirique etdynamique, Editions Ellipses, Paris,1996, p 19*

[5] *Féve. P et Ortega. J, Macroéconomie : Approche pratique contemporaine, Dunod, Paris,2004p 72.*

[6] *La cointegration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepts nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économétrie et de l'analysé de séries temporelles.*

[7] *William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.*

[8] *Régie Bourbonnais, Econometrie ,Dunod 5eme édition, Paris, 2003, p304p305.*

[9] *Dickey D.A , Fuller W.A. ,Likelihood ratio tests for autoregressive time series with aunit root, Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.*

[10] *عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998، ص ص 669-672.*

[11] *Régie, B, Econométrie , Dunod 9eme, édition, Paris, 2015, p306.*

[12] *عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص685.*

[13] *World Development Report 2017*

[14] علي احمد درج التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، المجلد 23 رقم 3، 2015، ص1371.

[15] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة – جمهورية مصر العربية البند الأول – القسم الأول، يومي: 15 – 22 ماي، 2011، ص85.

[16] عامر هواري، دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة، ورقة بحثية للمشاركة في ملتقى بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 و16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2011 ص09.